تقرير

أوت 2023

المقدمة 3

01

الحركات الاجتماعية 5

02

الهجرة غير النظامية 10

03

العنف 16

04

الانتحار ومحاولته 20

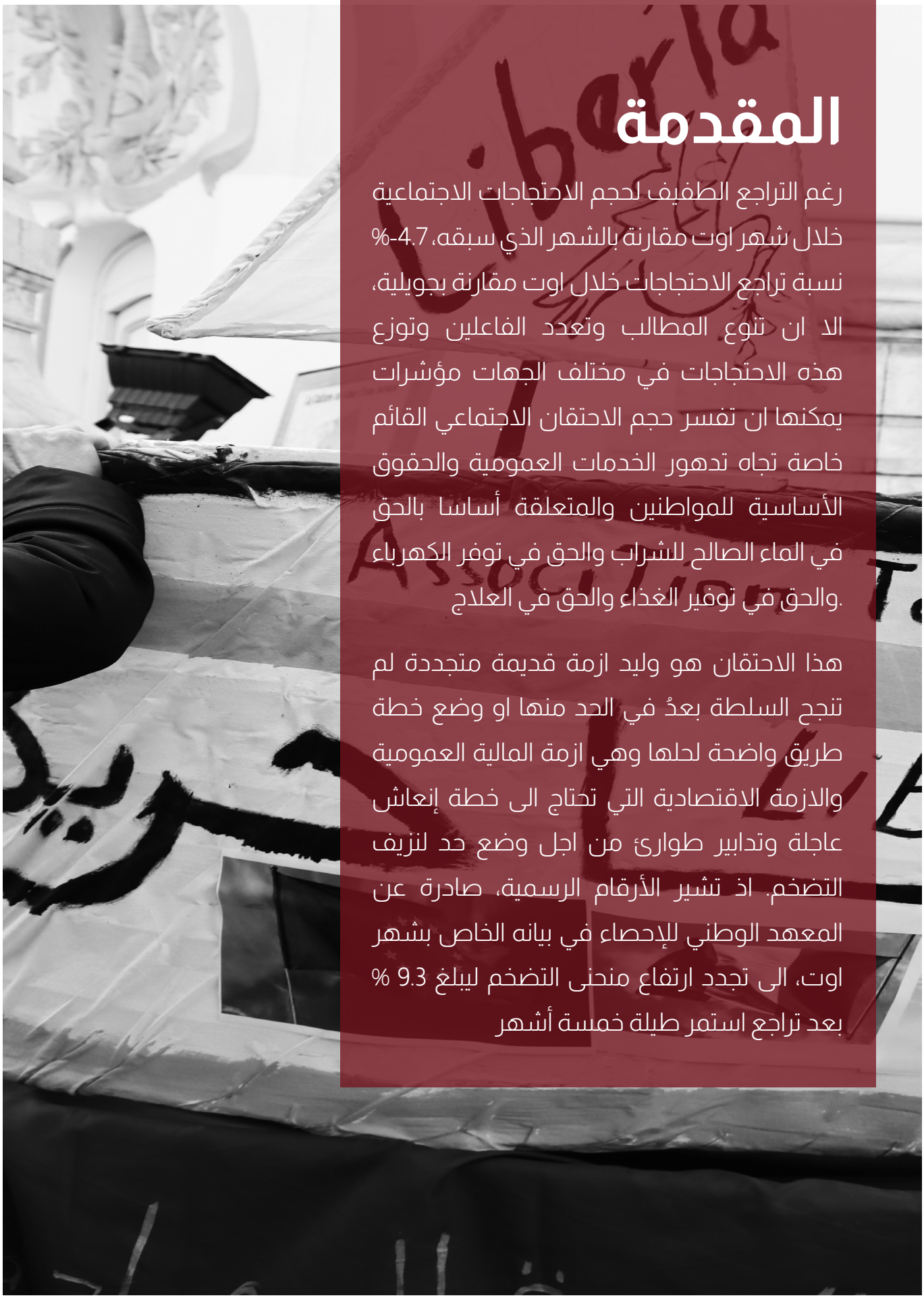

المقدمة

رغم التراجع الطفيف لحجم الاحتجاجات الاجتماعية خلال شهر اوت مقارنة بالشهر الذي سبقه، 4.7-% نسبة تراجع الاحتجاجات خلال اوت مقارنة بجويلية، الا ان تنوع المطالب وتعدد الفاعلين وتوزع هذه الاحتجاجات في مختلف الجهات مؤشرات يمكنها ان تفسر حجم الاحتقان الاجتماعي القائم خاصة تجاه تدهور الخدمات العمومية والحقوق الأساسية للمواطنين والمتعلقة أساسا بالحق في الماء الصالح للشراب والحق في توفر الكهرباء .والحق في توفير الغذاء والحق في العلاج

هذا الاحتقان هو وليد ازمة قديمة متجددة لم تنجح السلطة بعدُ في الحد منها او وضع خطة طريق واضحة لحلها وهي ازمة المالية العمومية والازمة الاقتصادية التي تحتاج الى خطة إنعاش عاجلة وتدابير طوارئ من اجل وضع حد لنزيف التضخم. اذ تشير الأرقام الرسمية، صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في بيانه الخاص بشهر اوت، الى تجدد ارتفاع منحنى التضخم ليبلغ 9.3 % بعد تراجع استمر طيلة خمسة أشهر

وتعود أسباب هذا الارتفاع الى "تسارع نسق الزيادة في الأسعار بين شهري أوت وجويلية 2023 بالمقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة". اذ شهدت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات ارتفاعا بنسبة 3.2 % وذلك بسبب زيادة سعر البيض بنسبة 1.81 % وأسعار الخضر بنسبة 5.1 بالمئة وأسعار الزيوت الغدائية بنسبة 3.8 % وأسعار الغلال بنسبة 3.6% .

هذا النسق المتزايد للاسعار ينعكس دون شك على المقدرة الشرائية للمواطن فيُوسع دائرة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من معدلات الفقر (16.6 % نسبة الفقر المسجلة سنة 2021 و2.9 % نسبة الفقر المدقع) ويعرض من يعيشون تحت مستوى خط الفقر للجوع .

وتؤكد طبيعة الاحتجاجات المرصودة ان أزمة الازمة المالية التي تعيشها البلاد باتت محسوسة وتتمظهر في التردي الكبير للخدمات الأساسية على غرار خدمات توفير الكهرباء والماء الصالح للشراب وأيضا الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات العمومية الأساسية .

وامام وضع عام مأزوم اقتصاديا واجتماعيا، نسبة نمو اقتصادي لم تتجاوز 0.6 % خلال الثلاثية الثانية من العام ونسبة بطالة في حدود 15.6 % وتنامي للظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤكد لجوء الكثيرين الى الحلول الفردية على غرار الهجرة سواء كانت نظامية او غير نظامية وكذلك تنامي العنف والجريمة، يغيب الخطاب السياسي الذي يعي بأهمية ودقة هذا الوضع. فالضبابية وغياب المعلومة الكافية وغياب اتصال حكومي رصين وبعيد عن منطق التشنج والمؤامرة والتخوين امرا يضاعف من حدة الازمة. كما ان تواصل خطاب العنف والكراهية في خطابات الرئيس امرا له وقعه وتداعياته السلبية في الشارع اذ هي كلها قوادح لمزيد تاجيج الغضب الاجتماعي الكامن تجاه تدهور الوضع المعيشي وعدم وضوح الرؤيا .

وفي الوقت الذي تم فيه رصد 223 تحركا احتجاجيا خلال شهر اوت تم في المقابل تسجيل وصول اكثر من 3 الاف مهاجر تونسي بطريقة غير نظامية الى إيطاليا. وقد بلغ عدد "الحراقة" التونسيين الواصلين الى إيطاليا منذ بداية العام 2023 ما يناهز 9 آلاف تونسي من بينهم 678 مراة و2467 قاصر.

وهي ارقام تؤكد دون شك حالة اللجوء الى الحلول الفردية لتخطي ازمة المعيشة التي تعاني منها شريحة واسعة من التونسيين وتردي الخدمات الأساسية وغياب الأفق الواضح.

01

الحركات الاجتماعية

223
تحرك

تم رصد 223 تحركا احتجاجيا طيلة شهر اوت

ولئن أظهرت الأرقام انخفاضا نسبيا مقارنة بالشهر السابق الا ان هذا الرقم يعكس حالة غضب اجتماعي كامن ويتمظهر أحيانا في ردات الفعل العنيفة او في زيادة منسوب العنف.

ضمت خارطة الغاضبين تقريبا مختلف الولايات. وتتصدر ولاية قفصة المناطق الغاضبة والمحتجة بـ 72 تحرك احتجاجي تليها ولاية تطاوين بـ 40 تحرك احتجاجي ثم تونس بـ 28 تحرك احتجاجي وتقل الاحتجاجات في بقية الولايات عن العشرين تحركا احتجاجيا طيلة شهر اوت.

وقد عُرفت قفصة وتطاوين كمناطق احتجاجية طيلة السنوات الأخيرة وذلك لمطالب ذات خلفية اقتصادية واجتماعية بالأساس وتتعلق بالتشغيل والتنمية وتحسين الخدمات الصحية والخدمات العمومية وتحسين ظروف العمل. الا ان تلك الاحتجاجات قُوبلت غالبا بعدم التفاعل وبسياسة الانهاك وأيضا بالوصم والتجريم ووصولا الى المحاكمات.

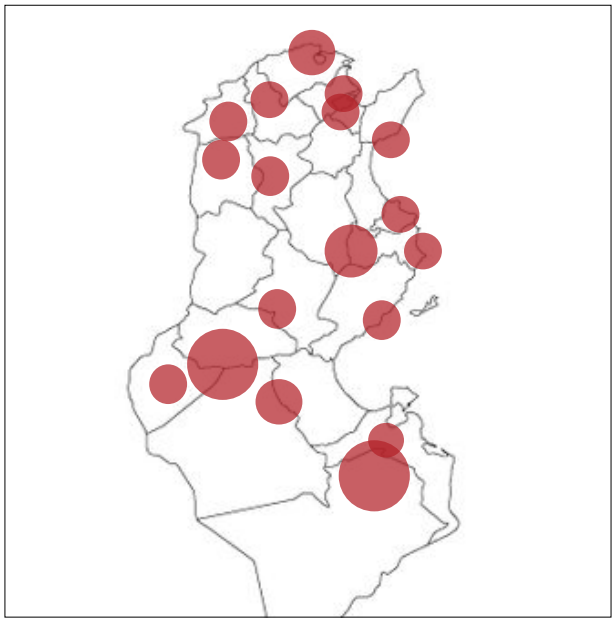

وقد زاد نسق التحركات الاحتجاجية في الولايتين خلال شهر اوت بنسبة ناهزت 71%

بالمئة بالنسبة لقفصة وفاقت 1200% بالنسبة لتطاوين وذلك مقارنة بشهر جويلية. وتعلقت مطالب المحتجين في الجهة بتحسين ظروف العمل وكذلك بصرف أجور الإطارات والعمال وتمكينهم من مستحقاتهم المالية.

اما في قفصة تنوعت المطالب وشملت حقوق العمال وانقطاع مياه الشرب والزيادة في الأسعار والحق في التشغيل والتنمية والمطالبة بتحسين البنية التحتية وكذلك تطبيق القانون ومنح الرخص.

اما في ولاية تونس مثل غياب المواد الأساسية قادحا لتنفيذ 17 تحركا احتجاجيا تليه احتجاجات أخرى تعلقت بتردي الخدمات الصحية وانقطاع مياه الشرب وتسوية الوضعيات المهنية ووضع حد للتجاوزات البيئية من خلال المصبات العشوائية

ورابع هذه الولايات هي ولاية القيروان حيث تم رصد 17 تحركا احتجاجيا ارتبطت كلها بحقوق أساسية مثل الحق في الماء وعدم توفر المواد الأساسية وتردي الخدمات.

وتُذيل ولايتا توزر واريانة المناطق الأكثر احتجاجا بتسجيلها احتجاج وحيد تعلق في توزر بالزيادة في الأسعار وتعلق في اريانة بتوفير الحماية.

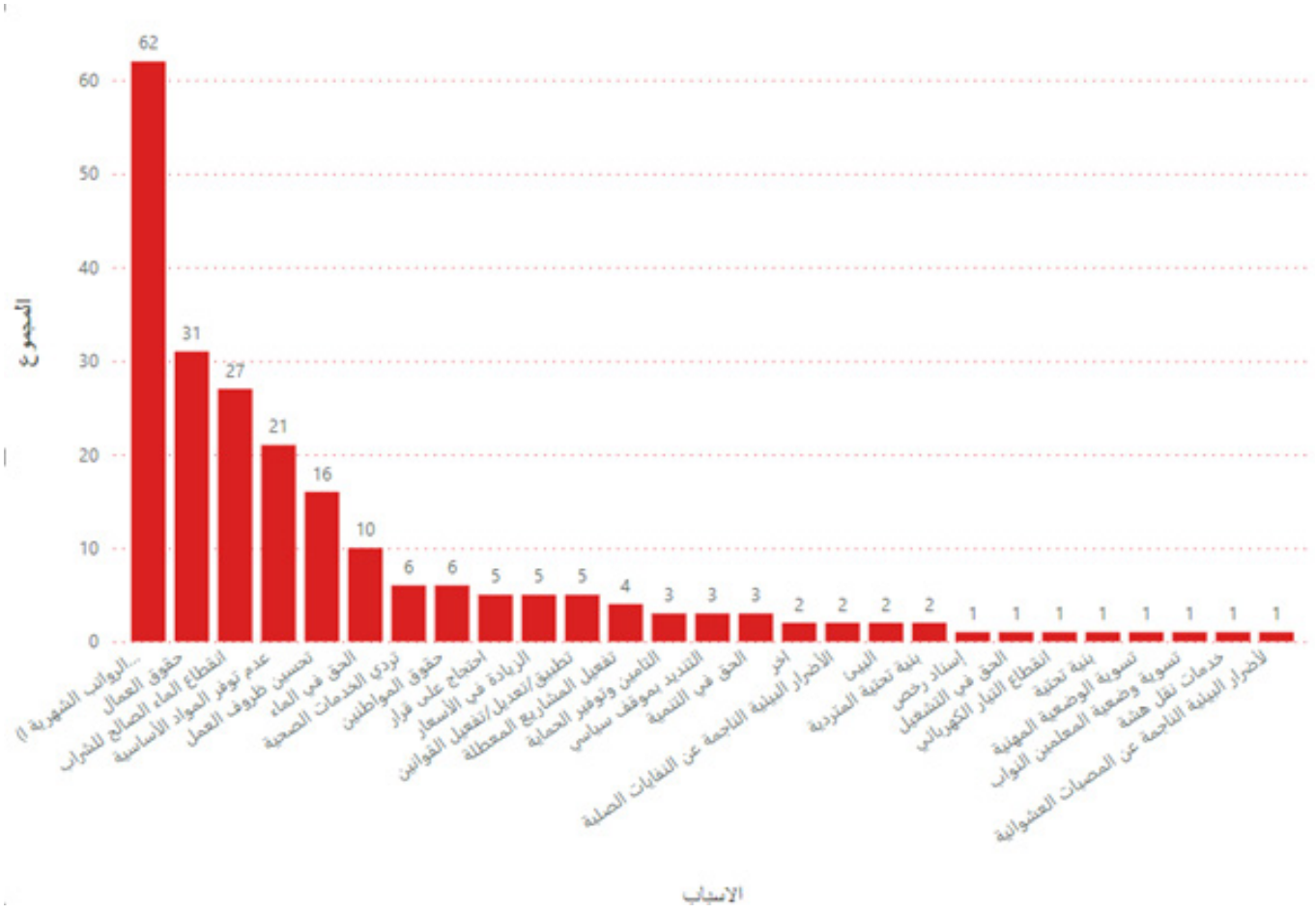

1.1 الاشكال الاحتجاجية والمطالب

مثل الاعتصام أبرز الاشكال الاحتجاجية طيلة شهر اوت وذلك بنسبة 45 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة وكان ابرز الفاعلين فيه عمال. كما مثلت وسائل الاعلام أبرز منصة للاحتجاج والاعلان عن الغضب ورفع جملة من المطالب كان أهمها انقطاع الماء الصالح للشراب والزيادة في الأسعار.

ومثل انقطاع الماء الصالح للشراب والحق في الماء دافعا لغلق الطريق في 8 تحركات احتجاجية نفذها سكان وفلاحين في كل من صفاقس وسليانة وجندوبة وبنزرت. ومثل كف العطش نسبة 16.5 % من مجموع احتجاجات شهر اوت.

طرق التحركات	المجموع
اعتصام	102
نداء عبر وسائل الاعلام	37
وقفة احتجاجية	30
تجمعات احتجاجية	15
نداء استغاثة	13
غلق طرقات	10
احتقان	8
سخط	3
اضراب	1
الشبكات الاجتماعية	1
تعطيل الانشطة	1
حرق العجلات المطاطية	1
مسيرة سليمة	1
223	

كما تبرز من شهر الى آخر الاحتجاجات المتعلقة بعدم توفر المواد الأساسية وأيضا بالزيادة في الأسعار. اذ زادت الاحتجاجات المتعلقة بفقدان بعض المواد الأساسية بنسبة 90 % مقارنة بشهر جويلية. كما زادت نسبة الاحتجاجات ضد غلاء الأسعار بنسبة 66 % مقارنة بالشهر السابق.

هذا التصاعد في النسق الاحتجاجي يؤكد دون شك حالة الاحتقان الاجتماعي تجاه تدهور الوضع المعيشي وتراجع المقدرة المعيشية.

2.1 الفاعلون والفضاءات

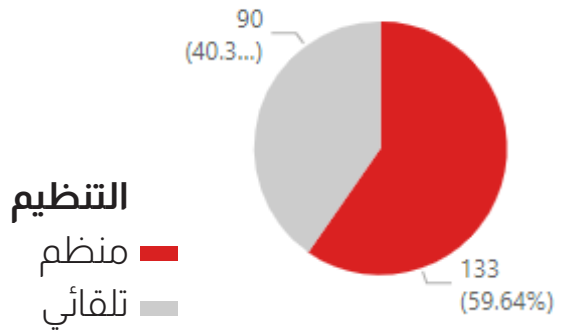

40.3% من احتجاجات شهر اوت كانت تلقائية بمعنى انها كانت ردات فعل فورية تجاه امر. وقد كانت نسبة الاحتجاجات التلقائية في حدود 34 % خلال شهر جويلية ما يعني تسجيل نسق متصاعد لردات الفعل الاحتجاجية.

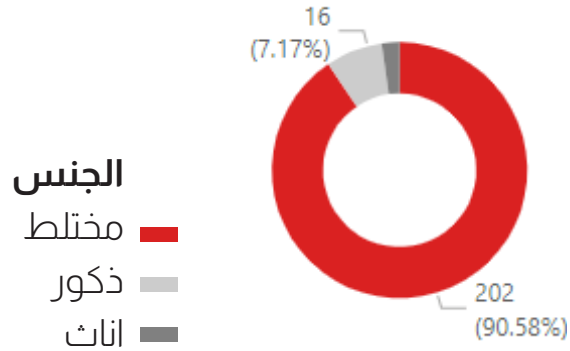

كما كانت احتجاجات شهر اوت مختلطة بين الجنسين بنسبة تصل الى 90.5% فيما مثلت الاحتجاجات التي خاضها ذكور نسبة 7.17% في المقابل تم رصد خمسة تحركات احتجاجية نسائية.

هذه الأخيرة تعلقت بالاضرار البيئية الناجمة عن النفايات الصلبة وتدهور البيئة وانقطاع مياه الشرب وأيضا تسوية وضعية المعلمين النواب. فيما خاض الرجال احتجاجات تخص اسناد رخص العمل والحق في الماء وتردي الخدمات الصحية وتطبيق القانون وتوفير مياه الشرب والتامين وتوفير الحماية والاحتجاج ضد قرارات والتنديد بموقف سياسي.

ومثل العمال ابرز الفاعلين في احتجاجات شهر اوت (124 تحرك احتجاجي) لاسباب تتعلق بظروف العمل وبالمستحقات المالية وتفعيل المشاريع المعطلة وأيضا لعدم توفر المواد الأساسية. اغلب تحركاتهم كانت في شكل اعتصامات (102 تحرك) بالإضافة الى تنفيذ وقفات احتجاجية. ومثلت مقرات العمل ابرز فضاءاتهم الاحتجاجية.

وياتي السكان في مرتبة ثانيا كابرز الفاعلين في الحراك الاجتماعي المرصود طيلة شهر اوت (69 تحرك احتجاجي) وذلك باطلاق نداءات عبر وسائل الاعلام وبغلق الطرقات والتجمعات الاحتجاجية وأيضا عبر الشبكات الاجتماعية. وتمثلت اغلب مطالبهم في انقطاع مياه الشرب والزيادة في الأسعار وعدم توفر المواد الأساسية وتردي الخدمات الصحية وغيرها من المسائل المتعلقة بحقوق المواطنين وبجودة الحياة.

الفاعلون

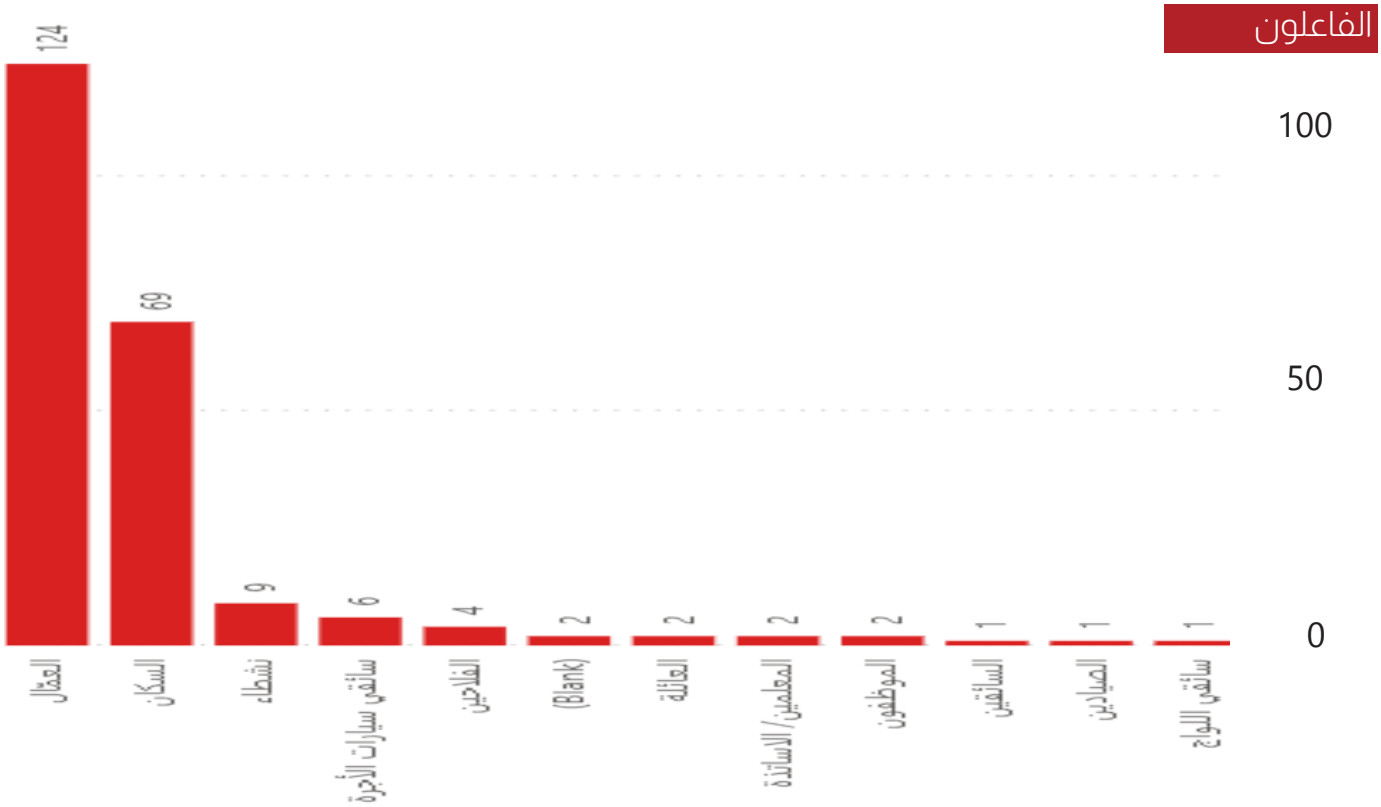

ومثلت الطرقات فضاء للاحتجاج في كل من صفاقس وجندوبة ومدنين وأيضا في نابل وسليانة وبنزرت والكاف والقيروان.

في المحصلة تؤكد مجمل المؤشرات التي تم رصدها خلال شهر اوت حالة الاحتقان الاجتماعي القائم وقادحه المكشوف والمتنامي هو تدهور الوضع المعيشي والتراجع الفادح للقدرة الشرائية. كما يمثل تراجع الخدمات الأساسية قادحا آخر في تنامي الاحتجاجات والغضب الاجتماعي جراء العطش والانقطاعات المتواترة للكهرباء الامر الذي يزيد من تعميق ازمة منظمة الإنتاج الفلاحي .ويعرض السكان لمخاطر العطش.

وينفتح الوضع الاجتماعي على تطورات عديدة خلال الأسابيع القادمة فهو النتيجة المنطقية والاكيدة لطبيعة التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وأيضا السياسية التي تعيشها تونس والحال ان البلاد ستنهي عامها بضبابية فادحة حول ميزانية 2024.

الاماكن	المجموع
مقرات العمل	108
وسائل الاعلام	44
الطرقات	17
مقرات الوزالرات	16
الاماكن العامة	11
مقر الولاية	7
الشبكات الاجتماعية	6
مستشفيات	5
مقرات السيادة	5
الخدمات العامة	1
السكة الحديدية	1
المؤسسات القضائية	1
مقرات البلديات	1
223	

02

الهجرة غير النظامية

تواصلت تدفقات الهجرة غير النظامية خلال شهر اوت على الرغم من التدابير الأمنية المشددة في المناطق الساحلية. ، حيث وصل إلى السواحل الإيطالية 3196 مهاجرًا تونسيًا. يتوزعون على النحو التالي: 68.52% منهم رجال، 24,21% من القصر، 7% منهم نساء. ويجدر بالذكر أن هذا العدد يمثل زيادة بنسبة تقدر بـ 80,66% مقارنة بشهر جويلية السابق. وبذلك، يصل إجمالي عدد الواصلين إلى إيطاليا منذ بداية العام إلى 9283 مهاجرًا، وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

فيما يتعلق بالعمليات المحبطة، تم توثيق 127 عملية خلال شهر أوت 2023، مما يمثل انخفاضًا يصل إلى نسبة 69% عن العدد الذي تم احباطه خلال نفس الفترة من العام السابق. وبهذا النحو، يصل إجمالي عدد العمليات المحبطة منذ بداية العام 2023 إلى 1453 عملية، حيث تبلغ نسبة العمليات البحرية 91% منها، فيما تمثل العمليات البرية نسبة 8%

من ناحية أخرى، بلغ عدد المهاجرين الذين تم منعهم في السواحل التونسية خلال هذا الشهر 4427 مجتازًا. ويراعى أن هذا العدد يُظهر انخفاضًا بنسبة 22,51% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022. ومن الملاحظ أن 20% من المهاجرين جنسيات تونسية، في حين يشكل المهاجرون من جنوب الصحراء نسبة كبيرة تصل إلى 80% من إجمالي المجتازين

ومنذ بداية العام 2023، يصل إجمالي عدد المجتازين اللذين تم منعهم على السواحل التونسية 39568 مهاجر, مما يُمثل ارتفاعًا بنسبة 116% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

تظل المأساة الإنسانية على السواحل التونسية مستمرة، حيث تم رصد 55 ضحية و مفقودا خلال شهر اوت وبذلك، يصل العدد الإجمالي للضحايا والمفقودين منذ بداية العام إلى 723 ضحية ومفقودا

”3196 مهاجر
ارتفاع يفوق
%80
مقارنة بشهر جويلية 2023“

1.2 توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر اوت خلال سنة 2023

الشهر	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا
	2020			2021			2022			2023
جانفي	68	22	316	84	17	463	382	124	1155	341	85	2322
فيفري	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036	770	177	5147
مارس	60	4	137	334	72	882	224	58	886	777	220	7494
افريل	37	6	99	397	42	409	345	87	1515	1047	170	4081
ماي	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658	613	180	4057
جوان	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086	770	123	3528
جويلية	4145	245	2918	4044	211	2993	3461	226	3226	1769	37	848
اوت	2306	191	1621	4035	317	582	4284	411	5713	3196	127	4427
*معطيات											334	7664
المجموع	**7961**	**672**	**8516**	**11947**	**4435**	**16209**	**11742**	**1348**	**18275**	**9283**	**1453**	**39568**

* معطيات وردت على لسان الناطق الرسمي للحرس الوطني ولم يتم رصدها تفصيليا

2.2 توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر أوت خلال سنة 2023

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر دون مرافقة	القصر مع مرافقة
جانفي	341	295	8	10	28
فيفري	770	576	51	37	106
مارس	777	492	52	53	180
افريل	1027	734	62	70	181
ماي	497	390	25	27	55
جوان	770	366	52	51	91
جويلية	1769	1160	121	140	342
اوت	3196	2190	232	282	492
المجموع	**9283**	**6138**	**578**	**777**	**1690**

3.2 توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر اوت 2023

الشهر	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جانفي	%19.18	%80.82%
فيفري	%15.58	%84.41%
مارس	%5.5	%94.5%
افريل	%19.79	%80.20
ماي	%22.18	%77.82
جوان	%16,89	%83,11%
جويلية	%20,92	%79,07%
اوت	%20.51	%79.48%
المجموع	**%17.56**	**%82.43%**

4.2 توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال اوت 2023

الشهر	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت
أوت	0.78%	1.5%	54.33%	33.85%	5.51%	*	0.78%	0.78%	*

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز

5.2 توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر اوت 2023

الشهر	البحر	البر
جانفي	% 88.24	% 11.76
فيفري	% 78.53	% 21.46
مارس	% 86.36	% 13.64
افريل	% 88.83	% 11.18
ماي	% 62.27	% 37.73
جوان	% 88.28	% 11.72
جويلية	% 59.45	% 40.55
اوت	% 91.33	% 8.66
المجموع	**% 78.17**	**% 21.82**

6.2 مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2023

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	28
فيفري	7
مارس	92
افريل	373
ماي	34
جوان	114
جويلية	22
اوت	55
*المعطيات	235
المجموع	**958**

* معطيات وردت على لسان الناطق الرسمي للحرس الوطني ولم يتم رصدها تفصيليا

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2023	عدد الموتى والمفقودين على السواح التونسية خلال 2023
1500	958

منهجية الرصد
للهجرة غير النظامية

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منهما - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات .

عمليات الاجتياز المحبطة

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون .

الواصلون الى السواحل الاوروبية

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل .

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية .

الأرقام اللامرئية

هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.

03

العنف

العنف كسلوك مجتمعي كان الشكل الاوضح لحالة الغضب والرفض التي يعيشها التونسيون والتونسيات ايزاء احتداد الازمة الاقتصادي وتواصل فقدان ونقص المواد الغذائية ومزيد تدهور الوضع المعيشي وتوسع دائرة الفقر والبطالة وتردي الخدمات العمومية .

فتمظهرت عديد التحركات التي خاضها فاعلون اجتماعيون خلال شهر اوت في شكل حالات احتقان وقطع للطرقات وارتبطت اساسا بمطالب كالماء والكهرباء وتوفير المواد الغذائية .

كما اتخذ العنف أشكالا متعدد وانتشر في الفضاء العام والخاص واستهدف النساء والاطفال كما الرجال .

وامام لا مبالاة هياكل الدولة بخطورة هذه الظاهرة التي ما فتئت تتفاقم وتزيد انتشارا داخل المجتمع التونسي، تحول الفضاء العام الى مكان غير آمن لمختلف فئات المجتمع واطارا لممارسة التحرش والسرقة والانتهاكات الجسدية.. واصبح الفضاء الخاص بدوره بقدر الفضاء العام مجالا يتكثف داخله العنف الاسري والزوجي والعلائقي .

1-3 التوزيع الجغرافي للعنف

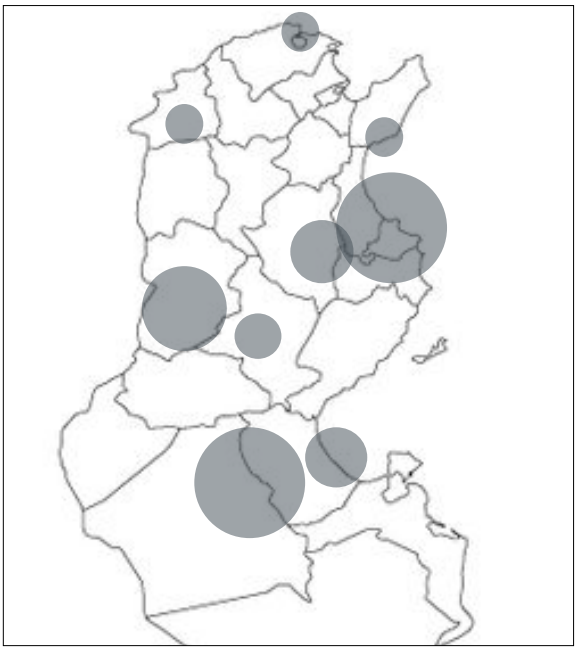

تعود تونس العاصمة خلال شهر اوت لتحتل المرتبة الاولى في احداث العنف المسجلة اين سجلت نحو ربع الحالات المرصودة يليها في ذلك ولاية سوسة فالقصرين والقيروان، لتاتي نابل التي احتلت الشهر الماضي الصدارة في احداث العنف في اخر الترتيب.

2-3 اشكال العنف وفضاءاته

67 %

من العنف الذي شهده شهر أوت جاء في شكله اجرامي او اجرامي علائقي، وارتبط باحداث قتل وسرقة، براكاجات واعتداء بالعنف الشديد بغرض الانتقام والتقزيم. ليتوزع في بقية اشكاله بطريقة متساوية .

7,41%

بين العنف المؤسساتي والعنف الزوجي والعنف في الفضاء العام لياتي العنف ، السياس يفي اخر الترتيب بنسبة 3.7% من العنف المسجل .

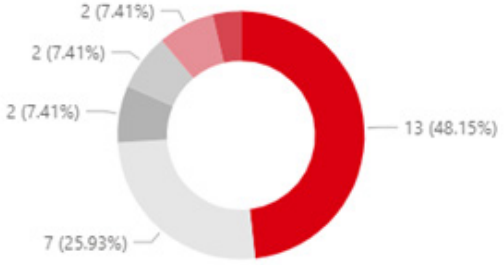

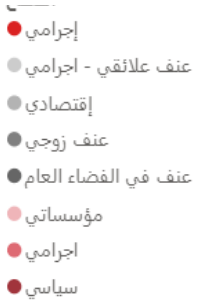

واحتوى الشارع 37 % من العنف المسجل خلال شهر اوت، في المقابل دار في الفضاء الخاص وخاصة منه المسكن نسبة 33.33% منه، لياتي الفضاء الاعلامي والسيبرني ومواقع التواصل الاجتماعي في مرتبة ثالثة للعنف المرصود خلال نفس الشهر اين شهدت مجتمعة نحو ال 18% من حالات العنف المسجل. ومثلت كل من وسائل النقل والمؤسسات الصحية والاستشفائية والمؤسسات الاقتصادية فضاءات بقية احداث العنف التي تم معاينتها عبر مختلف وسائل الاعلام موضوع العينة.

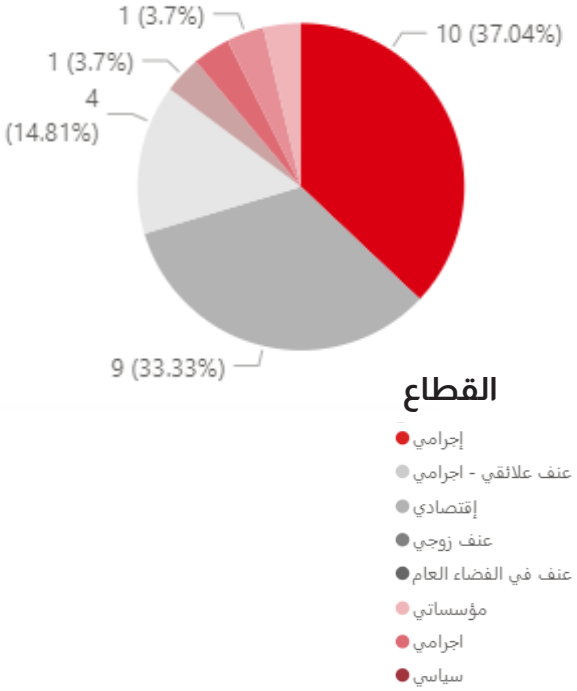

3-3 العنف حسب النوع والجندر

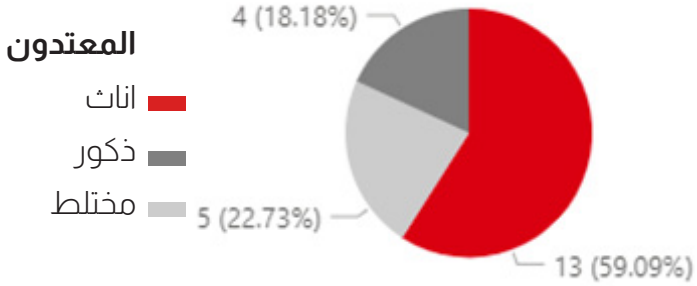

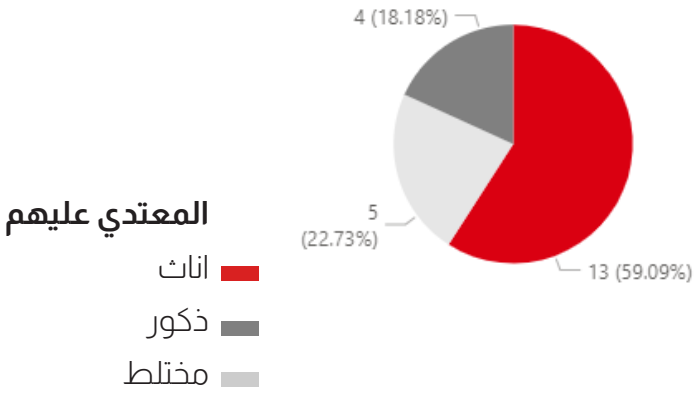

كانت النساء ضحايا في 18.18% من احداث العنف التي شهدها شهر اوت، و كن مسؤولات ايضا بنفس النسبة عن ارتكاب حالات العنف المسجلة. وهو أمر سحب أيضا على الرجال اين مثلت نسبة 59% منهم ضحايا في أحداث وحالات العنف المرصودة، وكانوا مسؤولين عن ارتكاب حالات عن العنف المسجلة بنفس النسبة. وجاءت 22.37% من أحداث العنف في شكل مختلط سواء من ناحية ضحايا العنف او المسؤولين عن ارتكابه.

وتوزع العنف خلال شهر اوت بالتساوي فكان 50% منه فرديا و50% جماعيا.

التصنيف

- جماعي
- فردي

وشمل العنف مختلف الاعمار، وتوزع بين عنف زوجي وعنف ضد الاطفال وعنف ضد المراة، في شكل تحرش واعتداء جنسي وعنف زوجي، وضد المستهلك وتهديد بالقتل وقتل.. وتم خلاله اعتماد الضرب والحجز وتحويل الوجهة واستعمال السكين والغش.

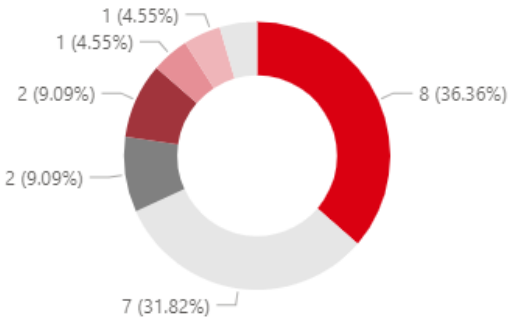

السبب

- الاعتداء
- السرقة
- الاعتداء الجنسي
- الانتقام
- التقليل و التقزيم من القيمة
- التدرش الجنسي
- الترهيب والتخويف

04

الانتحار ومحاولاته

شهد شهر اوت 2023 تضاعف في حالات ومحاولات الانتحار اين تم تسجيل حالة انتحار كل يومين، ما يمثل بدوره مؤشر صريح من مؤشرات، انتشار حالة عدم الرضا العام باعتبار علماء النفس يصنفون الانتحار كاحد ردود الفعل المأساوية التي يتخذها الفرد كرد عن حالة الإجهاد والاكتئاب التي وصل إليها في حياته وفي محاولاته الهروب من واقعه خاصة منه الاقتصادي والاجتماعي

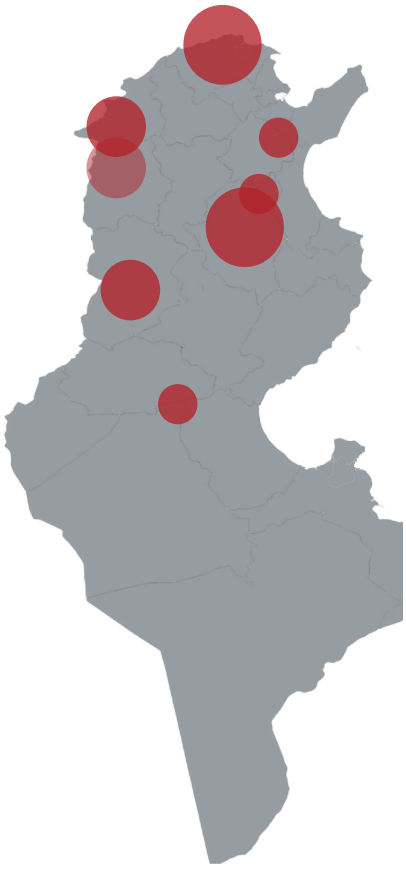

سجل شهر اوت 17 حالة انتحار ومحاولة انتحار، بزيادة بسبع حالات عن الشهر الذي سبقه وفي سياق نسق تصاعدي مقارنة بالاشهر التي سبقته .

وعرفت كل من ولاية القيروان وبنزرت نصف الحالات المسجلة أين سجلت كل منهما 4 حالات ومحاولات انتحار، بعدها تأتي كل من ولايات القصرين والكاف وجندوبة أين شهدت كل منها حالتا انتحار ومحاولة انتحار. وعرفت سوسة وسيدي بوزيد ونابل، كل منها، حالة انتحار ومحاولة انتحار واحدة .

1-4 التوزيع حسب النوع الاجتماعي

حوالي **%80** ممن اقدموا على فعل الانتحار او محاولة الانتحار خلال شهر ماي 2023، كانوا من الذكور في الوقت الذي كانت نسبة الاناث في حدود ال20٪ .

2-4 الفضاءات

10 حالات انتحار ومحاولات الانتحار سجلت داخل فضاءات السكن العائلي او الخاص، في حين شهد الفضاء العام 6 حالات انتحار ومحاولات انتحار منها واحدة في احد الضيعات الفلاحية واخرى امام معتمدية سجنان. كما عرفت احد المستشفيات حالة انتحار.

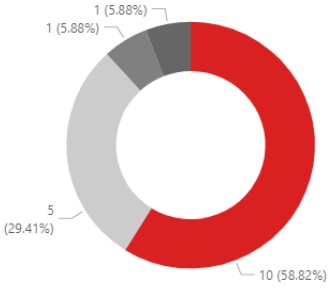

المكان

- فضاء سكن
- مكان عام
- مستشفى
- ضيعة/مسلك فلاحي

3-4 الفئة العمرية لضحايا الانتحار ومحاولات الانتحار

شملت حالات الانتحار ومحاولات الانتحار مختلف الاعمار خلال شهر اوت وكانت عبر محاولات حرق او شنق او رمي للنفس او عبر تناول ادوية ومبيدات، وتراوحت اعمار مرتكبيها بين ال 14 عاما و72 عاما. وقد سجل فريق العمل رصد 4 حالات انتحار في صفوف اطفال تلاميذ دون ال 17 عاما، كما وثق 4 حالات انتحار في صفوف شبان دون الاربعين عاما و5 اخرين في سن دون الخمسين عاما منهم موظف، وكان ايضا من بين ضحايا افة الانتحار 4 اشخاص سنهم فوق ال 60 عاما .

ومثل الذكور نسبة 76.43% من الذين اقدموا على الانتحار او محاولة الانتحار خلال الشهر في حين مثلت الاناث نسبة 23.53% منهم.

وتوفي 13 من الذين اقدموا على الانتحار في حين بقي 4 منهم احياء من محاولة انتحارهم .

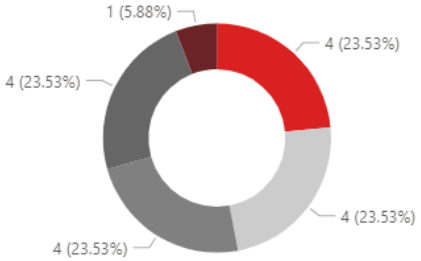

الفاعلون

- تلميذ (ة)
- شاب(ة)
- عجوز/شيخ
- كهل(ة)
- موظف (ة)

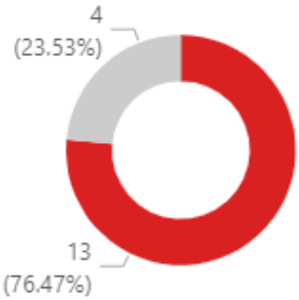

الوفاة

- نعم
- لا